



جامعة ستاردوم
Stardom University

مجلة ستاردوم العلمية للدراسات القانونية و السياسية

مجلة ستاردوم العلمية للدراسات القانونية و
السياسية مجلة علمية محكمة تصدر بشكل ربع

سنوي عن جامعة ستاردوم

العدد الاول - المجلد الثالث 2025م

رقم الإيداع الدولي : ISSN 2980-3764





هئية تحرير مجلة ستاردوم العلمية للدراسات "السياسية و القانونية"

رئيس لجنة التحرير

ا.د محسن الندوي - المغرب

مدير لجنة التحرير

د. داليا عباس أحمد -الإمارات العربية المتحدة

اعضاء لجنة التحرير

د. سمر الخمليشي - المغرب

د.إبراهيم السعيد - قطر

ا.د أقنوش زكريا - المغرب

د. محمد بوبوش - المغرب

جميع حقوق الملكية الأدبية و الفنية محفوظة
لمجلة ستاردوم العلمية للدراسات السياسية و القانونية

Utilizing Modern Technology in Advancing the Mechanisms of Sharia Judiciary

توظيف التكنولوجيا الحديثة في تطوير آليات القضاء الشرعي
دراسة فقهية تطبيقية

د. عثمان محمد عبد المحسن عثمان

أستاذ الدراسات الإسلامية – وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة

Dr. Osman Mohammed

Email: Osmandoka149@gmail.com Phone: +971 58 8195630

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الفقه الإسلامي وتطبيقاته في ظل التطورات التكنولوجية المعاصرة. يركز البحث على تحليل أثر الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي في تحسين إجراءات القضاء الشرعي من حيث الدقة والسرعة والشفافية، مع الالتزام بالضوابط الشرعية التي تحكم هذا الاستخدام. كما تناول البحث التحديات الأخلاقية والقانونية المحتملة التي قد تنجم عن دمج هذه التقنيات في القضاء الشرعي. وقدم البحث تطبيقات عملية ومقترحات تهدف إلى تطوير القضاء الشرعي ليتماشى مع متطلبات العصر، مع التركيز على تعزيز العدالة الشرعية وتحقيق المصلحة العامة.

الكلمات الدالة: القضاء الشرعي، العدالة، التكنولوجيا، الذكاء الاصطناعي، البيانات، التقليد، الشفافية، الموثوقية، التحديات الأخلاقية.

Abstract

This research aims to study Islamic jurisprudence and its applications considering contemporary technological developments. The research focuses on analysing the impact of digital tools and artificial intelligence in improving Sharia judiciary procedures in terms of accuracy, speed and transparency, while adhering to the Sharia controls that govern this use. The research also addressed the potential ethical and legal challenges that may result from the integration of these technologies into the Sharia judiciary. The research presented practical applications and proposals aimed at developing the Sharia judiciary to be in line with the requirements of the times, with a focus on promoting Sharia justice and achieving the public interest.

Keywords: Sharia judiciary, justice, technology, artificial intelligence, data, tradition, transparency, reliability, ethical challenges.

مقدمة:

يُعدُّ القضاء الشرعيّ أحدَ أهمِّ الركائز التي تقومُ عليها المجتمعاتُ الإسلامية، حيثُ يسعى إلى تحقيقِ العدالةِ بين الناسِ وفقاً لتعاليمِ الشريعةِ الإسلامية. ومعَ التطوراتِ السريعةِ التي يشهدها العالمُ اليومَ في مجالِ التكنولوجيا الحديثة، أصبحَ من الضروري مواكبةَ هذه التطوراتِ واستثمارها في تطويرِ آلياتِ القضاءِ الشرعي، بهدفِ تعزيزِ الكفاءةِ وتقليلِ الفجوةِ الزمنيةِ بين تقديمِ الدعوى والحكمِ فيها.

وقد أسهم استخدامُ التكنولوجيا في الأنظمةِ القضائيةِ التقليدية في سرعةِ إنجازِ العديدِ من القضايا العادلة، إلا أنَّ هذا التوجُّه يطرحُ العديدَ من التساؤلاتِ الشرعية والقانونيةِ حولَ مدى توافقِ هذه التطبيقاتِ معَ مقاصدِ الشريعة، والتحدياتِ التي قد تنشأ عندَ تطبيقها في القضايا الشرعية. ومن ثَمَّ، نبعتُ فكرةُ هذا البحثِ.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى بيان ما يلي:

1. دراسة دور التكنولوجيا الحديثة في تطوير القضاء الشرعي.
2. مناقشة الإشكالات الشرعية والقانونية المتعلقة باستخدام التكنولوجيا.
3. تقديم توصيات لتعزيز استخدام التكنولوجيا بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

منهج البحث:

يعتمدُ هذا البحثُ على المنهج الوصفي التحليلي، حيثُ يتمُّ استعراضُ مفهومِ القضاءِ الشرعيّ ودوره، ثم تحليلُ أثرِ التكنولوجيا الحديثة على هذا المجال. كما سيتمُّ الاعتمادُ على دراساتٍ تطبيقيةٍ وتجاربٍ عالميةٍ لتقديمِ رؤيةٍ شاملةٍ.

الفصل الأول

القضاء الشرعي بين التقليد والتحديث

يُمثل القضاء الشرعي بين التقليد والتحديث نموذجًا ديناميكيًا يعكس التحدي المستمر لتحقيق التوازن بين الحفاظ على المبادئ الدينية والاندماج في العالم الحديث. إنَّ التوفيق بين هذين الجانبين يتطلب فهمًا عميقًا للشرعية ومرونةً في تطبيقها بما يخدم مصلحة المجتمع الإسلامي المعاصر.

كما تسهم الأعراف والتقاليد في الحفاظ على الهوية الإسلامية، ويُتيح التحديث الفرصة لتطوير القضاء ليواكب احتياجات العصر. ومن هنا تأتي أهمية الاجتهاد الذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ليبقى القضاء الشرعي مرنا وفعالًا في تحقيق العدالة.

أولاً: تعريف القضاء الشرعي

القضاء الشرعي هو: الهيئة المختصة بالفصل في المنازعات وإقامة العدل بين الناس وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. ويقوم القضاء الشرعي على مجموعة من المبادئ التي تستند إلى القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، والاجتهاد. أركان القضاء الشرعي:

1. القاضي: الشخص المكلف بالنظر في القضايا التي تعرض على المحكمة والحكم فيها بناءً على القواعد الشرعية.
2. المدعي والمدعى عليه: طرفا النزاع.
3. الحكم الشرعي: القاعدة المستمدة من المصادر الشرعية للفصل في القضية.

ثانيًا: التقليد في القضاء الشرعي

التقليد في القضاء الشرعي: يعني الالتزام بالنصوص الشرعية والمبادئ التي قررها السلف دون تغيير، حتى لو تغيرت الظروف.

إيجابيات التقليد:

1. الحفاظ على الهوية الإسلامية.
2. الثبات والاتساق في الأحكام القضائية.
3. حماية القيم الأخلاقية والاجتماعية.

سلبيات التقليد:

1. الجمود أمام التطورات المجتمعية.
2. صعوبة مواكبة المتغيرات القانونية المعاصرة.
3. تأثيره السلبي على كفاءة القضاء في حل النزاعات الجديدة.

ثالثاً: التحديث في القضاء الشرعي

مفهوم التحديث:

التحديث يعني تطوير القضاء الشرعي بما يتناسب مع متطلبات العصر، مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية. وسائل التحديث:

1. التوسع في الاجتهاد: البحث عن حلول شرعية جديدة للمشكلات المستحدثة.
2. التكنولوجيا في القضاء: استخدام تقنيات مثل المحاكم الإلكترونية وقواعد البيانات الرقمية.
3. التقنين: صياغة الأحكام الشرعية في صورة قوانين منظمة.

إيجابيات التحديث:

1. مواكبة التطور المجتمعي.
2. زيادة كفاءة وسرعة الفصل في القضايا.
3. تحقيق العدالة في ظل ظروف متغيرة.

سلبيات التحديث:

1. خطر الانحراف عن الأحكام الشرعية
2. احتمالية تأثير الضغوط السياسية والاجتماعية على استقلال القضاء الشرعي.

رابعاً: التحديات التي تواجه القضاء الشرعي:

1. التوفيق بين النصوص الشرعية ومتطلبات العصر.
2. التدخلات السياسية التي قد تعيق استقلالية القضاء الشرعي.
3. التفاوت بين الدول الإسلامية في تطبيق القضاء الشرعي، مما يؤدي إلى غياب معيار موحد.

4. النقدُ الدوليُّ والضغطُ لتبني معايير قانونية موحدةٍ قد يتعارضُ مع الشريعة الإسلامية.

خامسًا: نماذج عملية للجمع بين التقليد والتحديث

المملكة العربية السعودية:

تعتمدُ المملكةُ على القضاء الشرعيِّ القائم على المذاهبِ الفقهية التقليدية، لكنها أدخلت تحديثاتٍ مثل التقنين واستخدام التكنولوجيا.

دولة ماليزيا:

طوّرت ماليزيا نظام القضاء الشرعيِّ ليعمل جنبًا إلى جنب مع القضاء المدني، مما أتاح مرونةً أكبر في التعامل مع قضايا العصر.

ثانيًا: التطور التاريخي للقضاء الشرعي:

يُعتبر القضاء الشرعيُّ من الركائز الأساسية التي ساهمت في بناء المجتمع الإسلامي منذ نشأته. فإلى جانب كونه أداةً لتحقيق العدالة وحفظ الحقوق، فقد تطوّر ليصبح منظومةً قانونيةً متكاملةً تواكب التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم الإسلامي. يستعرض هذا البحث تطور القضاء الشرعيِّ عبر الحقبة التاريخية المختلفة، متناولًا أسسه وأبرز مراحلها، وأثره في الأنظمة العدلية الحديثة.

أولًا: القضاء في عهد النبي والخلفاء الراشدين

القضاء في عهد النبي صلى الله عليه وسلم:

كان القضاء في عصر النبوة جزءًا لا يتجزأ من رسالة الإسلام القائمة على تحقيق العدل. وقد اعتمد النبي محمد صلى الله عليه وسلم "على المبادئ القرآنية لتأسيس نظام قضائي يضمن حقوق الأفراد والمجتمع.

أسس القضاء:

1. الاعتماد على القرآن الكريم: قال الله تعالى: "إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله".

2. السنة النبوية: تضمنت أحكامًا وقواعد قضائية مثل التعامل مع القضايا الجنائية والمدنية.

أبرز القضايا القضائية:

1. قضية المرأة المخزومية التي سرقت، حيث أُقيم عليها الحد رغم محاولات الشفاعة.

2. قضايا العقود والمعاملات المالية مثل النزاعات التجارية.

ثانيًا: القضاء في عهد الخلفاء الراشدين

شهد القضاء في هذا العصر تطورًا تنظيميًا ليتلاءم مع توسع الدولة الإسلامية

أبرز التطورات:

- تنظيم المناصب القضائية: عُيِّنَ قضاةٌ في الأقاليم البعيدة لضمان استقلالية العدالة.
- الاستشارة القضائية: استمرَّ الخلفاء في الاستشارة الجماعية عند إصدار الأحكام، مما أدَّى إلى استنباط قواعد فقهية جديدة.

ثالثاً: تطور القضاء في العصرين الأموي والعباسي

العصر الأموي:

- واجه القضاء تحديات بسبب توسع الدولة الإسلامية.
- استحداث مناصب جديدة: مثل قاضي المظالم، الذي كان يُعنى بشكاوى العامة ضدَّ المسؤولين.
- تعزيز السلطة المركزية: عُيِّنَ القضاة بناءً على الكفاءة والولاء السياسي.

العصر العباسي:

شهدَ العصرُ العباسيُّ تطوراً كبيراً في القضاء الشرعي.

- التدوين الفقهي: جُمِعَت الأحكامُ الفقهية في كتبٍ مثل "الموطأ" للإمام مالك.
 - ظهور المدارس الفقهية: ساعدت المذاهب الأربعة على تقديم قواعد قضائية مرنة.
 - ديوان المظالم: كانَ هذا الديوانُ مؤسسة بارزة للنظر في شكاوى الناس ضدَّ الحكام والمسؤولين.
- ويرى الباحث ان القضاء الشرعي ليس مجرد نظام تاريخي، بل يُمثِّل أحد أهم مقومات العدالة الاجتماعية. وتطوره التاريخي يُظهر مرونته واستجابته للتغيرات الزمنية، مما يجعل استمراره ضرورياً لضمان استقرار الأنظمة العدلية في الدول الإسلامية. ولعلَّ التحديَّ الأكبر في العصر الحديث هو تحقيق التوازن بين الحفاظ على الهوية الإسلامية ومواكبة المتطلبات العصرية.

الفصل الثاني

التكنولوجيا الحديثة في القضاء الشرعي

مع التطور التكنولوجي المتسارع، أصبحت الأنظمة الإلكترونية أداة رئيسية لتحسين كفاءة القضاء الشرعي وإدارته. تسعى هذه الأنظمة إلى توفير أدوات تكنولوجية تُساهم في تنظيم العمليات القضائية، تقليل التكاليف، وتعزيز الشفافية. يستعرض هذا الفصل أهم مفاهيم الأنظمة الإلكترونية لإدارة القضايا، مزاياها، تحديات تطبيقها، وأبرز الأمثلة على استخدامها في القضاء الشرعي.

أولاً: مفهوم الأنظمة الإلكترونية لإدارة القضايا العدلية بالمحاكم

أصبحت الأنظمة الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من القطاعات المختلفة، بما في ذلك القطاع العدلي. تهدف هذه الأنظمة إلى تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة القضايا العدلية، وتقديم خدمات أكثر تطوراً للمجتمع. يسعى هذا الفصل إلى تعريف مفهوم الأنظمة الإلكترونية لإدارة القضايا العدلية، وتسلط الضوء على أهميتها، مميزاتها، وتحدياتها، مدعومة بمصادر علمية موثقة.

ثانياً: تعريف الأنظمة الإلكترونية لإدارة القضايا العدلية

مع تطور التكنولوجيا الحديثة، ظهرت أنظمة إلكترونية متكاملة تُستخدم لإدارة القضايا، وتهدف إلى تحسين كفاءة العمل القضائي وتقليل الوقت المستغرق للفصل في النزاعات. تُعرف بأنها تطبيقات تقنية تُستخدم لأتمتة العمليات الإدارية والقضائية.

تشمل هذه الأنظمة:

1. نظم إدارة القضايا الإلكترونية:

تعمل على تسجيل القضايا رقمياً، مما يُسهّل عملية البحث واسترجاع المعلومات، وتتيح للقضاة والمحامين متابعة القضايا في أي وقت ومن أي مكان.

مثال: الأنظمة المعمول بها في المحاكم السعودية والإماراتية، مثل "نظام ناجز".

2. التوثيق الرقمي للأحكام والمستندات الشرعية:

تُستخدم أنظمة متخصصة لتوثيق العقود والأحكام الشرعية إلكترونياً، مما يضمن دقة البيانات وحفظها من التلاعب، ويسهم في تعزيز الشفافية والموثوقية.

3. استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الشرعية والقضايا:

أصبح الذكاء الاصطناعي أداة مبتكرة تُستخدم في تقديم الاستشارات الشرعية القضائية. تُبرمج الأنظمة لتحليل الأسئلة

الشرعية بناءً على قواعد الفقه الإسلامي وإعطاء إجابات دقيقة، مما يقلل العبء على المفتين والقضاة. مثال: منصات إلكترونية تقدم الفتاوى مثل "إسلام ويب" أو الأنظمة المتقدمة المستخدمة في دول الخليج.

4. التحليل القضائي:

تتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي تحليل النصوص القضائية واستنباط الأحكام السابقة لتقديم توصيات تستند إلى سوابق قضائية.

ثالثاً: أهمية الأنظمة الإلكترونية في المحاكم

تمثل الأنظمة الإلكترونية نقلة نوعية في القطاع العدلي، حيث توفر العديد من الفوائد:

1. الكفاءة الزمنية: تقليل الوقت المستغرق في معالجة القضايا.
2. خفض التكاليف: تقليل الاعتماد على الأوراق وتقليل الحاجة إلى المراجعات المتكررة.
3. الشفافية: تمكين الجمهور من متابعة القضايا والإجراءات عن بُعد، مما عزز العدالة في ظل الأزمات مثل جائحة كوفيد-19.

4. التكامل: ربط جميع الأطراف المعنية (القضاة، المحامون، أطراف النزاع).

5. الأمان: حماية البيانات الحساسة من الاختراق.

6. إمكانية التخصيص: ملائمة النظام لاحتياجات كل محكمة.

7. التوثيق: الاحتفاظ بسجلات دقيقة يسهل استرجاعها.

رابعاً: التحديات التي تواجه تطبيق الأنظمة الإلكترونية

1. التكلفة الأولية: ارتفاع تكاليف الإنشاء والصيانة.
2. البنية التحتية التقنية: حاجة بعض الدول إلى تحسين الإنترنت وأجهزة الحاسوب.
3. التدريب: ضرورة تأهيل الموظفين لاستخدام الأنظمة بكفاءة.
4. الخصوصية: مخاوف من تسرب المعلومات أو سوء استخدامها.

خامسًا: أمثلة على الأنظمة الإلكترونية في العالم العربي

1. نظام ناجز (السعودية): يقدم خدمات مثل التقاضي الإلكتروني، إدارة الجلسات، واستعراض القضايا.
 2. نظام المحاكم الإلكترونية (الإمارات): يتيح تسجيل القضايا ودفع الرسوم عن بُعد.
 3. بوابة عدالة (مصر): منصة لتيسير الوصول إلى الخدمات القانونية.
- تلعب الأنظمة الإلكترونية دورًا حيويًا في تطوير العمل العدلي وتحسين كفاءة المحاكم، مما يعزز ثقة الجمهور في النظام القضائي. وعلى الرغم من التحديات التقنية والمالية، فإن الجهود المبذولة لتطوير هذه الأنظمة تُسهم بشكل كبير في تحقيق العدالة الرقمية.

سادسًا: التطبيقات العملية للتكنولوجيا في القضاء الشرعي

1. تقنية البلوك تشين في توثيق العقود الشرعية: تُستخدم هذه التقنية لضمان أمان العقود الشرعية، مثل عقود الزواج والطلاق، وحمايتها من التزوير.
2. الجلسات القضائية الافتراضية: تتيح التكنولوجيا إجراء الجلسات القضائية عن بُعد باستخدام برامج مخصصة، مما يساهم في توفير الوقت والجهد.
3. التوقيع الإلكتروني: يُستخدم في المصادقة على الأحكام والعقود، مما يجعلها معترفًا بها رسميًا في الجهات القضائية المختلفة.

سابعًا: مميزات الأنظمة الإلكترونية لإدارة القضايا

1. التكاملية: ربط مختلف الأطراف المعنية في القضية.
2. المرونة: تمكين الأطراف من إدارة القضايا من أي مكان.
3. الدقة: تقليل الأخطاء البشرية.
4. التتبع الآني: متابعة مراحل القضية بشكل لحظي.

ثامنًا: التحديات التي تواجه الأنظمة الإلكترونية

1. البنية التحتية التقنية: ضعف الموارد التقنية.
2. التدريب والتأهيل: الحاجة إلى تدريب القضاة والموظفين على الأنظمة الحديثة.

3. الأمن السيبراني: حماية الأنظمة من الاختراق.

تاسعاً: نماذج تطبيق الأنظمة الإلكترونية في القضاء الشرعي

1. المملكة العربية السعودية: تبنت نظام "ناجز" لإدارة القضايا إلكترونياً.
2. الإمارات العربية المتحدة: اعتمدت "محاكم المستقبل" لتسريع إجراءات التقاضي.
3. مصر: أطلقت مشروع التحول الرقمي للمحاكم.

الفصل الثالث

التحديات والحلول التي تقدمها التكنولوجيا الحديثة في مجال القضاء الشرعي

شهد العالم تطورات كبيرة في مجال التكنولوجيا، والتي أثرت بشكل عميق على جميع القطاعات، بما في ذلك المجال القضائي. ويواجه القضاء الشرعي، الذي يعتمد على الشريعة الإسلامية كأساس لقراراته، تحديات متعددة في ظل هذه التغيرات التكنولوجية.

ومن أبرز هذه التحديات: الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي، واحتياجات أتمتة العمليات القضائية، وضمان حماية البيانات والمعلومات، فضلاً عن الحفاظ على المبادئ الشرعية في بيئة متسارعة ومتغيرة. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف التحديات التي تواجه القضاء الشرعي في ظل التكنولوجيا الحديثة، ودراسة الحلول الممكنة لتعزيز هذا القطاع بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية.

التحديات التي تواجه القضاء الشرعي في ظل التكنولوجيا الحديثة:

أولاً: الاعتماد على الذكاء الاصطناعي

من أبرز التحديات التي تواجه القضاء الشرعي استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات. وتعتمد بعض الأنظمة الذكية على تحليل البيانات والتعرف على الأنماط واتخاذ القرارات من خلال خوارزميات تستند إلى قواعد مسبقة، إلا أن هناك مخاوف من أن يتعارض استخدام الذكاء الاصطناعي مع مبدأ الاجتهاد البشري، الذي يعتمد على التفسير الشرعي والفهم العميق للنصوص الدينية.

الحلول المقترحة:

- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة داعمة للقضاة وليس بديلاً عنهم.
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتنظيم المعلومات، مع ضرورة إشراف قضاة مختصين لضمان توافق القرارات مع المبادئ الشرعية.

التحيز والانحياز في الذكاء الاصطناعي:

قد تحتوي تقنيات الذكاء الاصطناعي على تفسيرات منحازة تجاه بعض الفئات، مما قد يؤدي إلى تحريف مبادئ العدالة الشرعية.

الحلول:

- ضمان العدالة في أنظمة الذكاء الاصطناعي بوجود معايير واضحة.
- ان تتوافق هذه الأنظمة مع الشريعة الإسلامية.

ثانيًا: الرقمنة وأتمتة إجراءات التقاضي

تحدي تقليل الدور البشري:

يفرض الانتقال إلى النظام الرقمي تحديات تتعلق بتقليل دور القاضي البشري وقدرته على فهم السياق الإنساني للعلاقات والمواقف. قد يؤدي استخدام التكنولوجيا إلى فقدان الجوانب الإنسانية عند نظر القضايا، مثل الشهادات الشخصية والمواجهات المباشرة.

الحلول المقترحة:

- استخدام التكنولوجيا إلى جانب الإجراءات التقليدية.
- تسجيل الأحكام القضائية إلكترونياً، مع الحفاظ على الجوانب الشخصية مثل التحقيقات المباشرة والشهادات الحية.

ثالثًا: مخاوف الخصوصية وحماية البيانات

تحدي الأمان السيبراني:

مع تحول العديد من الإجراءات القضائية إلى الرقمية، تبرز مخاوف من خرق البيانات وسرقة المعلومات الشخصية المتعلقة بالقضايا.

الخلل:

قد يؤدي إلى تلاعب بالمعلومات أو تسريبها نتيجة ضعف الامن السيبراني، مما يهدد نزاهة الإجراءات القضائية.

الحلول:

- التأكيد على استخدام تقنيات التشفير والتأكد من اتباع المعايير الأمنية الحديثة.
- توفير الحماية اللازمة للبنية التحتية الرقمية.

رابعاً: التأثير على القضاء التقليدي

تحدي تراجع استخدام الشهود والبراهين التقليدية:

قد يؤدي التركيز المفرط على الأنظمة الرقمية إلى تهميش أهمية الأدلة التقليدية مثل الشهادات والأحكام المبنية على الحجج الشرعية.

الحلول المقترحة لتعزيز القضاء الشرعي في ظل التكنولوجيا الحديثة:

- استخدام الذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرار الشرعي: من خلال تصميم أنظمة تكنولوجية تهدف إلى تقديم دعم ارشادي للقضاة من خلال تحليل السوابق القضائية والبيانات الشرعية.

• التعلم الآلي:

وذلك من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي في جمع البيانات لتحليل وتطوير القوانين والأنظمة بناءً على القواعد الشرعية.

- وضع خوارزميات تعتمد على النصوص الشرعية.

- تقديم توصيات لتيسير عمل القضاة مع الاحتفاظ بالدور الإشرافي البشري.

مفهوم الأنظمة الإلكترونية لإدارة القضايا العدلية بالمحاكم:

أصبحت الأنظمة الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من القطاعات المختلفة، بما في ذلك القطاع العدلي. تهدف هذه الأنظمة إلى تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة القضايا العدلية، وتقديم خدمات متطورة للمجتمع.

تعريف الأنظمة الإلكترونية لإدارة القضايا العدلية:

تشير الأنظمة الإلكترونية إلى البرمجيات والمنصات الرقمية المصممة لتنظيم العمليات العدلية داخل المحاكم، وتشمل تسجيل القضايا، إدارة الوثائق، متابعة الجلسات، وإصدار الأحكام.

أهمية الأنظمة الإلكترونية في المحاكم:

- الكفاءة الزمنية: تقليل الوقت المستغرق في معالجة القضايا.

- خفض التكاليف: تقليل الاعتماد على الأوراق والمراجعات المتكررة.

- الشفافية: تمكين الجمهور من متابعة القضايا والإجراءات العدلية.

• إمكانية الوصول: تسهيل الإجراءات عن بُعد، خاصةً في الأزمات مثل جائحة كورونا.

مزايا الأنظمة الإلكترونية لإدارة القضايا:

• التكامل: ربط جميع الأطراف المعنية (القضاة، المحامون، أطراف النزاع).

• الأمان: حماية البيانات من الاختراق.

• إمكانية التخصيص: ملاءمة النظام لاحتياجات المحاكم المختلفة.

• التوثيق: الاحتفاظ بسجلات دقيقة قابلة للاسترجاع.

التحديات:

• التكلفة الأولية: ارتفاع تكاليف الإنشاء والصيانة.

• البنية التحتية التقنية: حاجة بعض الدول لتحسين الإنترنت وأجهزة الحاسوب.

• التدريب: الحاجة لتأهيل الموظفين لاستخدام الأنظمة بكفاءة.

الحلول المقترحة:

1. استخدام تقنية البلوك تشين لضمان تسجيل الأحكام والمعلومات القضائية بشكل شفاف وموثوق.

2. التوثيق الرقمي: تعزيز الأنظمة الإلكترونية لتوثيق الأحكام القضائية مع ضمان عدم التلاعب أو العبث بالمعلومات.

3. بناء منصات إلكترونية تحقق التوافق بين الشريعة وأحدث التقنيات لضمان دقة المعلومات وحفظها بشكل آمن.

4. تطوير الكفاءات البشرية:

• تدريب الكوادر القضائية على استخدام الأنظمة الرقمية والقوانين المتطورة لضمان حسن استثمار التكنولوجيا.

• إدراج مناهج دراسية متخصصة في علوم الحاسوب والقانون الشرعي لتمكين القضاة من التعامل مع التكنولوجيا بفعالية.

5. الرقابة الإلكترونية والضوابط الشرعية: ضمان وجود لجان شرعية مختصة للإشراف على الأنظمة الإلكترونية والتأكد من توافقها مع المبادئ الشرعية.

6. تعزيز الاعتماد على التكنولوجيا لتقليل تكاليف الإجراءات القضائية، مما يساهم في توسيع نطاق وصول الأفراد إلى الخدمات القضائية وتحسين مواعيد الفصل في القضايا.

7. إنشاء منصات إلكترونية تتيح تقديم الشكاوى ورفع القضايا إلكترونياً، مما يُسهّل على الأفراد في مختلف المناطق الوصول إلى العدالة.

ويرى الباحث ان التكنولوجيا الحديثة تشكل فرصة حقيقية لتحسين كفاءة القضاء الشرعي وزيادة الوصول إلى العدالة، إلا أنها تواجه تحديات تتعلق بالتوافق مع المبادئ الشرعية وضمان عدم تأكل الدور الإنساني للقضاة. وتتمثل الحلول المقترحة في تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي، ورفع كفاءة القضاة في التعامل مع التكنولوجيا، مع الحفاظ على الرقابة الشرعية. يضمن هذا التكامل بين التكنولوجيا والشرعية الإسلامية استمرار تعزيز العدالة وتحقيق التوازن بين التطور الرقمي والمبادئ الدينية.

النتائج والتوصيات

النتائج:

بعد ان استعرض الباحث موضوع البحث فقد توصل الى ما يلي:

1. تُعد التكنولوجيا وسيلة فعالة لتحسين القضاء الشرعي من خلال تسريع الإجراءات وتعزيز الشفافية.
2. هناك ضرورة لوضع ضوابط شرعية وتنظيمية لتجنب الإشكالات القانونية والشرعية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا.
3. الحاجة ماسة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية لضمان فعالية التطبيقات القضائية.

التوصيات

استنادا لنتائج البحث يوصي الباحث بما يلي:

1. تأسيس هيئة شرعية متخصصة للإشراف على تطبيقات التكنولوجيا في القضاء الشرعي.
2. توفير برامج تدريبية للقضاة وموظفي المحاكم لتطوير مهاراتهم في استخدام الأدوات التكنولوجية.
3. تشجيع البحث العلمي في مجال تقنيات القضاء الشرعي، لتطوير حلول مبتكرة تُسهم في رفع كفاءة القضاء وتحقيق العدالة الرقمية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الكتب

1. أبو زهرة، محمد (1973) نظام القضاء في الإسلام، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة.
2. ابن القيم الجوزية (1991) إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
3. ابن خلدون ، عبدالرحمن بن محمد (2005) المقدمة ، تحقيق عبد السلام الشداوي، الدار البيضاء للنشر
4. الشاطبي، ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي المالكي (ت790 هـ)، الموافقات في اصول الشريعة (1997) تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، دار ابن عفان للنشر.
5. شلتوت، محمود (2019) الإسلام عقيدة وشريعة. دار الشروق.
6. العوضي، عبد الله. التقنين الفقهي وأثره على النظم القانونية المعاصرة.
7. الزحيلي، وهبة (1986) أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق.
8. الزحيلي، وهبة (2009) الفقه الإسلامي وأدلته، ط4، دار الفكر، دمشق.
9. زيدان، عبد الكريم (1989) نظام القضاء في الإسلام، مؤسسة الرسالة.
10. محمد أبو زهرة (1971) تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي.

الدراسات والأبحاث:

1. آل عمر، عبد الله بن محمد. "تأثير الذكاء الاصطناعي في القضاء الشرعي: التحديات والحلول"، مجلة الدراسات القضائية، العدد 25، 2018.
2. البار، عبد الله عبد الرحمن. "التكنولوجيا الحديثة في القضاء الشرعي: التحديات والفرص"، المركز العربي للبحوث والدراسات. 2020 ،
3. الدسوقي، خالد محمد. "التحديات الشرعية للتكنولوجيا الرقمية في القضاء"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، المجلد 35، العدد 2، 2021.
4. السعيد، أحمد. "التحول الرقمي في القضاء: دراسة حالة"، مجلة التكنولوجيا والقانون. 2021 ،
5. السهلي، عبد الله بن محمد. "التطورات التكنولوجية في النظام القضائي الشرعي"، مجلة البحوث الإسلامية، العدد 65، 2022.
6. الحربي، محمد. "أثر التحول الرقمي على العدالة"، 2022.
7. الحميدي، عبد العزيز. "التقنيات الرقمية في القضاء الشرعي: بين التحديات والحلول"، الجمعية السعودية للقضاء الشرعي، الرياض، 2019.
8. الدسوقي، خالد محمد. "التحديات الشرعية للتكنولوجيا الرقمية في القضاء"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، 2021.
9. عبد الرحمن، محمد. "تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء الشرعي: رؤية مقترحة"، مجلة الدراسات القانونية والقضائية، العدد 15، 2017.
10. عمر، أحمد. "استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء: الفرص والتحديات"، إسلام أون لاين. 2023 ،

التقارير الرسمية:

1. البوابة القضائية الإلكترونية الأردنية، تقرير 2023.
2. البنك الدولي، "التحول الرقمي للقضاء"، 2021.
3. البنك الدولي، "الرقمنة في النظام القضائي"، 2021.
4. جامعة كامبريدج، "إدارة القضايا القضائية رقمياً"، 2021.
5. وزارة العدل السعودية، تقرير الأداء السنوي لمنصة "ناجز"، 2023 ،
6. وزارة العدل السعودية، "نظام ناجز"، 2023.
7. وزارة العدل السعودية، "خدمات التقاضي الإلكتروني"، الموقع الرسمي.
8. وزارة العدل الإماراتية، "التقاضي الذكي"، 2022.
9. وزارة العدل الإماراتية، "تجربة الجلسات القضائية الافتراضية".
10. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير 2023.

المراجع الإلكترونية:

1. الجمعية الدولية للقانون الإلكتروني، مؤتمر 2022.
2. هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية، "تقنيات البلوك تشين في الخدمات القضائية"، 2022.



Stardom University

جامعة ستاردوم

**Stardom Scientific Journal
of Law and Political Studies**

**Stardom Scientific Journal for Legal and
Political Studies**

**A peer-reviewed academic journal
issued quarterly by Stardom University**

Volume 3 – Issue 1, 2025

ISSN: 2980-3764

